

نظرة عامة

تعويض العمال الاسترقاقيين والقسريين في ألمانيا النازية

في الحرب العالمية الثانية أُجبر ملايين الأشخاص من سكان بلاد أوروبا الشرقية التي احتلتها ألمانيا، على العمل في المصانع الألمانية، وكان أغلب الضحايا من النساء الشابات. ويستخدم مصطلح "العمل الاسترقاقي" للإشارة إلى أولئك الذين أُجبروا على العمل في معسكرات الاعتقال وفي المناطق التي تسكنها الأقليات وتعرف باسم "الغيتو". أما مصطلح "العمل القسري" فهو إشارة إلى من تم ترحيلهم إلى المناطق التي احتلها الألمان للعمل في السجون أو تحت ظروف غير إنسانية، ويلاحظ أن تلك الانتهاكات لم تكن من نوع واحد لأن العمال لم يخضعوا لظروف متشابهة. فبينما كان البعض يعيشون في معسكرات اعتقال بدون طعام وتحت انتهاكات جسدية، كان البعض الآخر يعاملون معاملة حسنة ويتناولون أجرا مقابل أعمالهم ويعطون عطلات من العمل من حين إلى آخر. وحيث أنه لم تكن هناك مساواة في المعاملة فقد كان من نتيجة ذلك ازدياد صعوبة وضع برنامج عادل للتعويض.

وفي أعقاب الحرب أقر البرلمان الألماني بين عام 1953 وعام 1964 قوانين تهدف إلى رد الحق على أولئك الذين اغتصبت أملاكهم أثناء الحكم النازي. كما وضعت ألمانيا برنامج ضخما لتعويض ضحايا المحرقة (هولوكوست) ولكن تلك القوانين والبرامج لم تنطبق على العمال الذين أُجبروا على العمل القسري. على أن الضغط السياسي داخل ألمانيا وجهود المجتمع الدولي المدني والدعاوى التي رفعها بعض الأفراد في أمريكا أمام المحاكم الأمريكية بالنيابة عن غيرهم من الضحايا - كل هذه الجهود ساهمت في نهاية الأمر في الاعتراف بالعمال الاسترقاقيين والعمال القسريين كضحايا للنظام النازي. وفي سنوات التسعينيات أصبحت مختلف الدول التي تأسست بعد الحرب العالمية الثانية شعوبا معترف بها. وأصبحت ذكرياتهم من الحرب أقل حدة، كما تمكن زعمائهم من الحديث صراحة عن أمور التعويض والمصالحة.

وفي يونيو/حزيران 2001 أقر البرلمان الألماني قانون باسم "المؤسسة الألمانية" وبمقتضاه تكونت مؤسسة تدعى "الذكرى والمسؤولية والمستقبل". ويعتبر برنامج التعويض الذي يخضع لهذا القانون أضخم برنامج من نوعه في التاريخ، إذ أن الحكومة الألمانية ساهمت بمبلغ 2.5 مليار يورو، وساهمت الشركات الكبرى بمبلغ مماثل من أجل تمويل التعويضات اللازمة للعمال الاسترقاقيين والقسريين ولضحايا إجراء التجارب الإجبارية، وللصغار الذين أبعدها عن والديهم وأجبروا على العمل رغم إرادتهم. كما أن القانون ينطبق أيضا على من انتزعت ممتلكاتهم عنوة أثناء الحكم النازي ولم يحصلوا على أي تعويض. وقد عهدت المؤسسة الألمانية إلى سبع منظمات أمر تقديم طلبات التعويض ودفعها، ومن بينها "منظمة الهجرة الدولية". كما أن القانون خصص أرصدة معينة للأغراض الإنسانية والاجتماعية لتمويل مشروعات لصالح مجموعات معينة خضعت للاضطهاد النازي، ومنها مجموعة أقليات (الروما) و(السننتي)، وشهود (يهوه) وفئات المعوقين وذوي الميول الجنسية المثلية الذين نجوا من محرقة الهولوكوست. وليست تلك المعونات فردية ولكنها تعويضات جماعية. وفي عام 2004 انتهت مرحلة النظر في الطلبات، واستمر دفع التعويضات خلال 2005. وبلغت جملة المبالغ المدفوعة خمسة مليارات من الدولارات الأمريكية، ما يعادل 3,84 مليار يورو أوروبي، لتعويض 1.641.000 من العمال، وهذا يمثل 93% من رأس المال الأصلي. وقد ذكرت منظمة الهجرة الدولية أن هذا الرصيد لن يكفي لدفع التعويض بالكامل لمعظم الضحايا.

جدول تفصيلي

التعويضات التي منحتها مؤسسة "الذكرى والمسؤولية والمستقبل" للعمال الاسترقاقيين والقسريين في ألمانيا النازية

المنشأ	بمقتضى قانون "المؤسسة الألمانية" تكونت مؤسسة تدعى "الذكرى والمسؤولية المستقبل" في عام 2000. وبدأ تنفيذ هذا القانون في عام 2001.
الإطار الزمني	من 2001 حتى نهاية 2004 (انتهت مدة التقدم بالطلبات في 2004 ولكن النظر فيها استمر خلال 2005).
المؤسسات المشاركة	<p>يجري توزيع التعويض عن طريق خمس حكومات ومنظمتين دوليتين غير حكوميتين (منهما منظمة الهجرة الدولية). وتتولى هذه المنظمات المشاركة رفع طلبات التعويض إلى المؤسسة واستلام الأموال لتوزيعها على أصحاب الطلبات في الحال. واحتفظت المؤسسة بحق القرار النهائي في الرصيد الخاص بالعمال الاسترقاقيين.</p> <p>وفيما يتعلق باسترداد الممتلكات (وليس التعويض) تتولى لجنة ثلاثية النظر في ذلك، وهي تتكون من مندوب وزارة المالية الألمانية، ومندوب الخارجية الأمريكية، وهما يعينان رئيسا محايدا لهذه اللجنة.</p>
الأهلية والاستحقاق	<p>تستحق التعويض خمس مجموعات من الضحايا، منها سكان الدول الأوروبية الشرقية التي احتلتها الجيوش النازية، والذين أُجبروا على العمل في المصانع والمزارع كعمال استرقاقيين أو قسريين. أما العمال الاسترقاقيين فقد أُجبروا على العمل في معسكرات الاعتقال أو مناطق الأقليات (الغيتو) بينما كان العمال القسريون يتم ترحيلهم إلى المناطق التي احتلها الألمان للعمل في السجون أو تحت ظروف أخرى غير إنسانية. وبصفة عامة كان العمال الاسترقاقيون هم الذين لهم حق المطالبة بالتعويض. وكان لورثة الضحايا الذين ماتوا بعد فبراير/شباط 1999 الحق في المطالبة بالتعويض. وكذلك الأشخاص الذين كانوا ضحايا التجارب الطبية الإجبارية، والذين انتزعوا من والديهم وهم صغار وأجبروا على العمل رغم إرادتهم، وكذلك للأشخاص الذين مات صغارهم في تلك الظروف.</p> <p>ويستحق التعويض أيضا - حتى ولو لم يكونوا من العمال الاسترقاقيين أو القسريين - أولئك الذين انتزعت ممتلكاتهم واغتصبها النازيون وأعطيت للمواطنين الألمان دون دفع أي تأمينات عنها. وفيما بعد خصصت أرصدة معينة للأغراض الإنسانية والاجتماعية لتمويل مشروعات لصالح مجموعات أقليات (الروما)</p>

<p>و(السنيتي) وشهود (يهوه) وفئات المعوقين وذوي الميول الجنسية المثلية الذين نجوا من محرقة الهولوكوست. وكان أولئك الضحايا من بين من رفعوا دعاوى أمام المحاكم الأمريكية ويمثلون غيرهم من الضحايا، وقضت المحاكم في دعاوهم.</p>	
<p>كان التعويض متناسقا مع المنح الأخرى التي جاءت من مصادر أخرى، دون أن تؤثر تلك المصادر على قيمة المبلغ الذي دفعته المؤسسة الألمانية.</p>	<p>التناسق مع المنح الأخرى</p>
<p>يجب على مقدم الطلب أن يملأ استمارات للتأكد من التجارب التي مر بها، بما في ذلك الأماكن التي تم اعتقاله أو سجنه أو احتجازه فيها وأسماء الشركات التي أرغم على العمل بها. وأن يذكر على الأقل اسم مكان معين قام بالعمل القسري فيه. وبعد هذا عليه أن يوقع على بيان بأنه أرغم على العمل الاسترقاقي أو القسريين وأن يقدم نسخة من شهادة الإفراج عنه، أو من ترحيله أو بطاقة هوية الشخص الذي أجبر على النزوح، وأن يقدم تفاصيل التعويضات التي سبق أن حصل عليها. ولم يكن هناك أي تمييز على أساس طول المدة التي قضها الصحية كعامل استرقاقي أو قسري.</p>	<p>إجراءات تقديم الطلبات</p>
<p>وكان مستوى إثبات الأدلة منخفضا وذلك لتسهيل سرعة دفع التعويض. ويجب على الورثة أن يقدموا دليلا عن العلاقة العائلية، أو صورة من الوصية الرسمية.</p> <p>وللإسراع في العملية، تم الاتفاق على اعتبار يوم 31 ديسمبر/كانون الأول 2001 موعدا نهائيا لذلك.</p>	<p>مستوى الأدلة</p>
<p>تقول منظمة الهجرة الدولية إن كثيرين من المتقدمين بالطلبات لم يستطيعوا تقديم الأدلة التي حددها قانون "المؤسسة الألمانية" وقامت منظمة الهجرة بأبحاث مستفيضة في الأرشيفات الألمانية وغيرها للبحث عن أدلة مؤيدة، وفي حالة عدم العثور على تلك الأدلة قامت المنظمة بالبت في الطلبات على أساس مدى وثوقيتها أمام المؤسسة الألمانية.</p>	<p>تقديم الطلبات</p>
<p>أعطي لكل عامل من العمال الاسترقاقيين (وأغلبهم من اليهود) مبلغ أقصاه 7.500 دولار أمريكي. أما العمال القسريون (وأغلبهم من السلافيين) فقد أعطي الواحد منهم 2.500 دولار. وكان التعويض يدفع على قسطين الأول يتراوح بين 50 و70 بالمئة. ويدفع الباقي بعد استيفاء الطلبات.</p> <p>وكذلك دفعت المؤسسة لمن لديهم شهادة تأمين صادرة من شركة ألمانية حتى ولو لم يكن حاملوا الشهادات عمالا استرقاقيين. كما دفعت تعويضا للضحايا الذين انتزعت منهم شركاتهم وأعطيت لغيرهم من الألمان.</p>	<p>المنح المقدمة</p>

<p>استلم كل عامل من العمال الاسترقاقيين - إلى جانب التعويض - خطاب اعتذار صادر من رئيس الجمهورية الألمانية في ذلك الوقت (يوهانز راو). كما خصص رصيد معين لبرامج إحياء ذكرى شهداء محرقة الهولوكوست.</p>	<p>التعويض المعنوي (غير المالي)</p>
<p>نتيجة لتكوين المؤسسة، فإن الدعاوى المرفوعة من شخص نيابة عن المجموعة أمام المحاكم الأمريكية قد تم البت فيها. بعد أن تسلم المدعون بعض التعويض. وتنازل أولئك الضحايا عن حقوقهم الشرعية ضد الحكومة الألمانية فيما يتعلق بالعمل القسري أو الاسترقاق أو التلف الذي لحق بممتلكاتهم.</p>	<p>العلاقة مع دعاوى أخرى</p>
<p>حتى ديسمبر/كانون الأول 2004 كانت جملة المدفوعات 1.614.000 من العمال الاسترقاقيين والقسريين هو مبلغ 5 مليار دولار أمريكي (3,84 مليار يورو)، وذلك طبقا لعدد الطلبات التي تلقتها المنظمات المشاركة للمؤسسة.</p> <p>منظمة الهجرة الدولية: 306.000 مطالب، منها 79.000 مستلم.</p> <p>مؤتمر المطالب اليهودية: 243.000 مطالب، منها 143.000 مستلم.</p> <p>من روسيا 500.00 مطالب، منها 233.000 مستلم.</p> <p>من أوكرانيا: 558.000 مطالب، منها 472.000 مستلم.</p> <p>من بيلاروسيا: 129.000 مستلم.</p> <p>من جمهورية التشيك: 76.000 مستلم.</p> <p>من بولندا: 482.000 مستلم.</p> <p>في مارس/آذار 2005 تم تسجيل طلبات الدعاوى الجماعية المرفوعة أمام المحاكم الأمريكية، والتي تم دفعها من رصيد المؤسسة، ولكنها لم يبت فيها نهائيا.</p>	<p>بيانات إحصائية</p>
<p>كان مصدر رأسمال المؤسسة هو مبلغ 5 مليار يورو دفعتها الحكومة الألمانية والشركات الألمانية التي استفادت في الماضي من أولئك العمال. وقد تم توزيع المبالغ المخصصة للتعويضات على المنظمات السبع المشاركة طبقا للعدد المتوقع من الطلبات التي سيتم تقييمها.</p>	<p>المصادر المالية</p>
<p>- أرادت جماعات الضحايا أن تظل أحداث محرقة الهولوكوست عالقة في أذهان الناس، كما أرادت أن توضح أن الشركات قد استفادت منها ولكن كانت هناك أيضا خلافات بين الشركات اليهودية وبين ممثلي دول شرق أوروبا حول التمييز بين العمل الاسترقاق والعمل القسري. كما كان هناك خلاف حول توزيع</p>	<p>اعتبارات سياقية</p>

<p>الأموال بين من تقدموا بطلبات ضد الحكومة الألمانية بشأن ممتلكاتهم، وبين من أجبروا على العمل القسري.</p> <p>- كان موضوع تحديد موضع إقامة مثل ذلك العدد الضخم من الضحايا بعد مرور خمسين سنة يستدعي وجود نظام فيه شيء من المرونة. وقد تولى مؤتمر المطالب اليهودية تدريب المتطوعين على مساعدة الضحايا في ملء الاستثمارات واستخدام 8 لغات في المراسلات، منها العبرية والإنجليزية والفرنسية والبيدية (وهي لهجة من لهجات اليهود).</p> <p>- كانت حملات الاتصالات بالسكان في مناطق ميزانية الأطراف تتكلف أموالا باهظة. وقد قامت منظمة الهجرة الدولية بتعويض كل الضحايا من غير اليهود الذين يعيشون خارج دول شرق أوروبا الخمس عن طريق إنشاء أنظمة إدارية خاصة بها.</p>	
<p>- بعد مرور خمسين عاما لم يكن من الممكن تقييم طلبات الممتلكات المسروقة تقييما دقيقا.</p> <p>- لم يكن أي طرف من أطراف التعويض راضيا عن النتيجة.</p> <p>- عشرة بالمئة من السكان الذين كانوا أحياء وقت توقيع اتفاقية التعويض عام 2000 ماتوا في نفس العام وذلك قبل البدء في صرف الأموال.</p> <p>- تقديم الاعتذار الرسمي إلى جانب دفع التعويض أعطى البرنامج قيمة معنوية ورمزية كبيرة.</p> <p>- بدون توفر رقم دقيق للتعويض فإن الدفعة النهائية للعمال أصبحت مجرد رمز غير دقيق.</p> <p>- تمت محادثات العمل القسري بسرعة دون أن تمس كرامة العمال.</p> <p>- لم يشعر معظم الضحايا أن العملية قد استكملت تماما عندما استلموا الدفعة الأخيرة من التعويض. وقالوا إن البرنامج لم يلتزم العدالة الواجبة.</p>	<p>تقييم العمل</p>